



كيف تتم الموازنة بين التشجيع على الاستثمار والحدّ من التهرّب الضريبي؟

مقدمة

واجه ولا يزال يواجه الاقتصاد التونسي تحديات هيكلية تعرقل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث أدت الأزمات المتعاقبة، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، إلى تفاقم معدلات التضخم¹ والبطالة² وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر³. لكن جائحة الكوفيد-19 ليست وحدها هي التي تسببت في الأزمة الاقتصادية في تونس، إذ أنّ الأمر يعود إلى سنة 2011، أين اعتبر الخبراء أن الفترة ما بين 2011 و 2019 تمّت "خسارتها"⁴، إذ أنّ الناتج الداخلي الخام لم يتطوّر طيلة هذه السنوات إلّا بنسبة 1,92 بالمائة مقارنة بـ 5,08 بالمائة خلال السنوات التسعين⁵.

وتعدّ المنظومة الجبائية أحد العوامل المؤثرة في هذا السياق، حيث أنّها تلعب دورا مزدوجا: فمن جهة، تعد مصدراً أساسياً لتمويل ميزانية الدولة⁶، ومن جهة أخرى، تؤثر بشكل مباشر على مناخ الأعمال والاستثمار.

وقد اتخذت تونس في السنوات الأخيرة استراتيجية جبائية لتمويل ميزانية الدولة بشكل أساسي، وقد تبلورت هذه الاستراتيجية خاصة مع صدور قانون المالية لسنة 2025، والذي زاد أكثر من الضغط الجبائي على الشركات، وعليه فإنّ سرديّة التخفيف من العبء الجبائي للتشجيع على الاستثمار لم تعد صالحة بتاتا منذ دخول قانون المالية لسنة 2025 حيّز النفاذ.

الجدير بالذكر هنا أنّ عدد من الخبراء يعتبرون هذا الإصلاح الجبائي كخطوة محمودة لتكريسه لمنحى جديد من العدالة الجبائية⁷. إذ ما كان يعيب المنظومة الجبائية سابقا وفق تقديرهم أنّ الضغط الجبائي كان محملا بالأساس على الأشخاص الطبيعيين

1- المعهد الوطني للإحصاء: تطوّر نسبة التضخم في تونس، <https://www.ins.tn/ar/statistiques/90>

2- المعهد الوطني للإحصاء: تطوّر نسبة البطالة في تونس، <https://www.ins.tn/ar/statistiques/153>

3- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Tunisie, Examen de la politique d'investissement, publiée le 14 janvier 2025

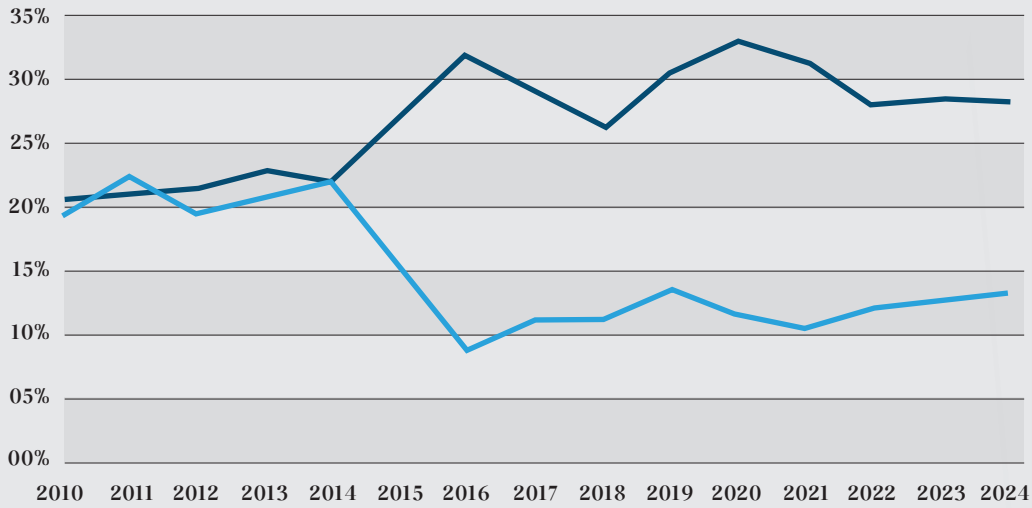
Examen de la politique d'investissement : Tunisie

4- Wajdi Khtiri et Habib Zitouna, Economie informelles traiter les causes plutot les symptoms, , L'économie tunisienne 2024, Nirvana, p171

5- نفس المصدر السابق

6- أمين بوزيان، تقرير العدالة الجبائية رهان مصري في متناول تونس AR Rapport La justice fiscale

وذلك بالمقارنة مع ماهو محمول على الشركات والأشخاص المعنوية، أي أنّ عملية توزيع الأعباء الجبائية على مختلف مكوّنات المجتمع كانت مختلفة، فبالرجوع إلى توزيع الموارد الجبائية المتأتية من الضريبة المباشرة، نلاحظ تراجع مساهمة الضريبة على الدخل المتأتية من الشركات مقابل انتقال هذا العبء على كاهل الأشخاص الطبيعيين، فمنذ أن كانا متساويين نسبيا خلال سنة 2014، إلا أنّ الهوة بينهما أصبحت ملحوظة خاصة مع اتخاذ الدولة سنة 2021 لتوجه "مشجع للاستثمار" حسب تقديرها وذلك بخفضها للنسبة العامة على الشركات بـ15 بالمائة.



الضريبة على الأفراد

الضريبة على الشركات

رسم بياني توضيحي حول توزيع الأعباء الجبائية على الأفراد وعلى الشركات منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2024.⁸

لكن، رغم أنّ الدولة التونسية بصدد محاولة تكريس العدالة الجبائية، من خلال اعتمادها لمنح ضريبي تفاضلي، إلا أنّ عديد الخبراء لا يزال يعتبر أنّ هذه الإصلاحات لا ترقى لأن تكون إصلاحات جذرية، معتبرين أنّ ذلك مواصلة في ارتفاع الضغط الجبائي الذي من شأنه أن يسفر عن نتيجتين اثنتين تتعلق الأولى بمزيد توسيع رقع التهرب الضريبي وتعلّق الثانية بمزيد العزوف عن الاستثمار، سواء يتعلّق ذلك بالاستثمارات الداخلية أو الخارجية، وبذلك مزيد تعميق الأزمة الاقتصادية.

ولسائل ان يسأل ماهي العلاقة بين العزوف عن الاستثمار والمنظومة الجبائية والتهرب الجبائي؟ الإجابة يسيرة إذ أنّ مزيد من الضغط الجبائي على الشركات وعلى المستثمرين بصفة عامّة، من شأنه أن يكون سببا رئيسيا في العزوف عن الاستثمار "القانوني" ونافذة نحو الاستثمار "الغير قانوني" أي إلى التهرب الجبائي. والمقصود هنا بالاستثمار القانوني هو الاستثمار المعلن عنه والذي يقوم بالتصريح بواجباته الجبائية، أمّا ذلك الغير القانوني فهو الغير معلن والذي لا تملك الدولة عليه أي سلطة أي بما يعرف الاقتصاد الموازي المتهرب ضريبيا.

ولذلك نضع أمامكم هذه الورقة قصد تحليل العلاقة بين الاستثمار والمنظومة الجبائية والتهرب الضريبي في تونس، وتأثير السياسات الجبائية المعتمدة على مزيد تزايد التهرب الضريبي والذي يعتبر وجه من أوجه الفساد. كما تقدّم هذه الورقة توصيات سياسية تهدف إلى تحقيق توازن بين العدالة الجبائية ومزيد تحفيز الاستثمار ومكافحة التهرب الجبائي.

أوّلا: واقع الاستثمار في تونس : سببا للتهرب الجبائي

رغم محاولة انتهاج الدولة التونسية في السنوات الأخيرة لعدّة إصلاحات تشريعية بغية مزيد التشجيع على الاستثمار للنهوض بالاقتصاد الوطني، إلّا أنّ هذه الإصلاحات لم تعطي أكلها بعد، إذ لم تتمكّن تونس إلى حدّ اليوم من استعادة المستويات التي بلغت تدفقات الاستثمار خلال السنوات الأولى من الألفينات. إذ بلغت تدفقات الاستثمار ذروته سنة 2006 بحوالي 3,3 مليار دولار، لكنّه ما نفكّ عن التراجع بطريقة تدريجية ليصل إلى أدنى مستوياته بحوالي 700 مليون دولار بحلول سنة 2020⁹.

كما ساهم انخفاض معدل الادخار الوطني، الذي تراجع من 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 إلى حوالي 16% خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024¹⁰، في تقليص قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمارات الجديدة، مما أدى إلى زيادة اعتماد الشركات على التمويل البنكي في ظل أزمة سيولة حادة.

وقد انعكس هذا الوضع على القدرة التنافسية، حيث تواجه المؤسسات، خاصة منها الصغرى والمتوسطة، صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل بشروط ميسرة، مما أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار الخاص، بل أكثر من ذلك ساهم هذا في غلق عدد من هذه المؤسسات، إذ أنّ معدل المؤسسات التي تغلق سنويا يقارب 39 %¹¹ من مجموع المؤسسات.

وترتبط المنظومة الجبائية بطريقة وثيقة مع التشجيع على الاستثمار والنمو الاقتصادي، إذ أنّ الأمر بديهي بطريقة واضحة، ولعلّ خير دليل على هذه البداهة أنّ البنك الدولي كان سابقا في تقريره DOING BUSINESS يأخذ بعين الاعتبار المنظومة الجبائية ومدى دفع الضرائب في الدول¹².

ويمكن القول بأنّ الوضعية التي يشهدها الاستثمار في تونس، تعود إلى غياب إرادة حقيقية في الدفع نحو الاستثمار، إذ أنّ الإصلاحات القانونية التي تمّ اتخاذها سنة 2016 لم تتعدّى التشريعات مع غياب واضح للتواصل رغم أنّ خطط التنمية المعلن عنها في تونس توحى بأنّ البلاد شرعت فعليا في سلسلة من الإصلاحات الاستثمارية. لكن من الواضح أنّ الرؤية بقيت محدودة خاصة مع غياب التناغم ما بين النصوص القانونية المعتمدة، فلئن أتاح القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016¹³ حرية الاستثمار وعدد من الحوافز للتشجيع على الاستثمار، إلّا أنّ وجود نصوص قانونية قديمة، غير مواكبة للتطور الاقتصادي، على غرار القانون المنظم للصرف الذي يعود لسنة 1976. ويجد الخبير أنيس الوهابي أن عدم النجاح في التشجيع على الاستثمار يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي كالتالي:

أولا أن المنح الاستثمارية المعلن عنها صلب قانون سنة 2016 تشهد تأخيرا نسبيا في صرفها للمستفيدين منها أو غياب في بعض الحالات وذلك لعدم وجود الموارد للدولة¹⁴.

11- تصريح للسيد عبد الرزاق حواص، الناطق الرسمي بإسم الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

12- <https://www.youtube.com/watch?v=ihPMYlRywaM&t=1008s>

<https://archive.doingbusiness.org/fr/doingbusiness>

13- القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار، الرّند الرّسمي للجمهورية التّونسيّة عدد 82 المؤرخ في 7 أكتوبر 2016.

14- https://www.finances.gov.tn/sites/default/files/reglementaire/loi2016_71arabe.pdf

ثانياً عدم تبسيط الإجراءات الجبائية فلئن تم الإعلان في عديد المرات حول اتخاذ نهج تبسيط الإجراءات من خلال الرقمنة مثلاً إلا أن في عدة حالات أصبح هذا التبسيط مصدراً للتعقيد فيما يخص إجراءات تنفيذ الواجبات الجبائية.¹⁵

ثالثاً إن القانون الجديد المتعلق بالاستثمار لم يحدث الانتعاشة المرجوة، بسبب استمرار نفس الأسباب المؤسسية والسياسية، ولكن أيضاً بسبب أن نظام التحفيز الاستثماري الجديد لم يحدث قطيعة مقارنة بالنظام السابق. إنّه، في الواقع يكرّس لنفس الأساليب المتعلقة بالتراخيص والاقتطاع.¹⁶

إلى جانب ذلك، فإن تصنيف تونس في القوائم الرمادية للاتحاد الأوروبي ومجموعة العمل المالي في السنوات الماضية أثّر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب.¹⁷ ورغم خروجها من هذه القوائم بعد تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، فإن استعادة تدفقات الاستثمار إلى مستوياتها السابقة لا يزال بعيد المنال، بسبب استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والتذبذب في السياسات الاقتصادية وتواصل تراجع تونس في التصنيفات المعتمدة من قبل وكالات التصنيف المتعارف عليها خلال السنوات الأخيرة.

والجدير بالذكر هنا أن تونس ليست في مأمن من إعادة إدراجها بالقوائم الرمادية، إذ تشير آخر المعطيات الشحيحة المتداولة على أن تونس مهددة بإعادة الإدراج بعد الزيارة الأخيرة التي قامت بها البعثة الميدانية التابعة لمجموعة العمل المالي للبنك المركزي التونسي وللجنة التحليل المالية، أين وقفت هذه البعثة على عديد الاختلالات.¹⁸

أيضاً، إن عدم تفعيل الشراكة بين العام والخاص¹⁹ رغم صدور القانون المنظم لهذه الشراكة منذ سنة 2015 كان سبباً في مزيد التضيق على فرص الاستثمار المتاحة إذ أن توزيع المهام في هذه الشراكة بين القطاع العام والخاص لا زال غامضاً وغير واضح. كم أن تعقيد الإجراءات الإدارية لإبرام الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحبط عزائم المستثمرين الخواص، كم أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ساهم في تردد المستثمرين الخواص لخوض هذه المغامرة²⁰

-16 Anis Wahabi, Investissement public et privé et politique budgétaire ed l'Etat,p10. <https://shorturl.at/JPH79>

-17 <https://shorturl.at/gVelK>

-18 <https://shorturl.at/LCohb>

-19 الإطلاع على تقرير وزارة المالية " التقرير حول المشاريع الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص والالتزامات وآليات التمويل الأخرى " <https://shorturl.at/vsqnk>

-20 Anis Wahabi, Investissement public et privé et politique budgétaire ed l'Etat,p9. <https://shorturl.at/JPH79>

إضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لتوحيد الإجراءات لم تؤدي إلى تبسيطها أو حوكمتها، حيث تفتقر الإجراءات إلى الانسجام والتكامل، خصوصًا في ظل وجود عدد من المؤسسات المتداخلة في المجال الاستثماري والتي تفتقر إلى حدّ اليوم إلى التنسيق فيما بينها نذكر على سبيل الذكر وليس الحصر وكالة الاستثمار الخارجي وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ، وكالة النهوض بالاستثمار في الطاقة²¹.

كما أن انتهاج الدولة التونسية للرقابة القبليّة للاستثمارات، أدّى إلى فرضها لعدّة إجراءات وتراخيص من شأنها أن تعرقل النشاط الاستثماري، في سياق يشهد صعوبات مالية ووجود قطاع غير مهيكّل واسع.

ثانيا المنظومة الجبائية سبب من أسباب ضعف الاستثمار في تونس

تعدّ المنظومة الجبائية في تونس من أكثر العناصر المثيرة للجدل في تقييم المناخ الاستثماري إذ لا تقتصر تأثيراتها على مستوى تعبئة الموارد المالية للدولة فقط، بل تمتدّ إلى التأثير المباشر على قرارات المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب. وقد كشفت التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية على غرار البنك الدولي²² ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية²³ عن جملة الإشكاليات في النظام الجبائي التونسي التي جعلته غير محفّز للاستثمار أولا وتعلّلة للفساد ثانيا من خلال التهرب الجبائي.

إذ يميّز النظام الجبائي التونسي بتعدد النصوص وتشتتها، حي يتوزّع بين مجلّي الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، مجلّة الأداء على القيمة المضافة، ومجلّة الديوانة، وقوانين المالية السنوية، إلى جانب القوانين الخاصّة بالقطاعات (فلاحية، صناعية...) هذا التداخل من شأنه أن يربك المستثمرين يجعل من الامتنال الجبائي مسارا معقدا وغير مشجّع. كما أنّ عدم تحديث بعض النصوص القديمة، مثل قوانين إنشاء الوكالات العمومية المعنّى بالاستثمار، وعدم موازمتها مع الإصلاحات الجديدة، يعمّق من غموض الإطار الجبائي والتنظيمي.

-21 Anis Wahabi, Politique fiscales, climat des affaires et croissances, L'économie tunisienne 2024, p85 et suivant

World Bank Document -22

OECD Economic Surveys: Tunisia 2022 | OECD -23

وقد أدى هذا التعقيد إلى ظاهرة يمكن تسميتها بـ "تضخم الالتزامات الجبائية"، إذ لا يكتفي المستثمر بالضريبة على الأرباح، بل يخضع أيضا لضرائب غير مباشرة ومساهمات اجتماعية، وضريبة دنيا تفرض حتى في غياب الأرباح، ومساهمة ظرفية مثل تلك التي أقرها قانون المالية لسنة 2025 على الشركات ذات معاملات مرتفع. ويبلغ عدد نسب الضريبة على الشركات أربعا 10%، 20%، 35%، و40%، حسب طبيعة النشاط²⁴، مما يضعف مبدأ العدالة الأفقية ويربك التخطيط المالي للمؤسسة.

وبالرغم من اعتماد التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب²⁵، لا تزال إجراءات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة تعاني من تأخير كبير، قد يتجاوز السنة في بعض الحالات، وهو ما يعطل الدورة المالية للشركة ويؤثر على سيولتها.

كما أنّ غياب التنسيق الفعلي بين الإدارات الجبائية ومصالح الجبائية والديوانة، خلق تكرارا في الإجراءات، وتفوتنا في التقديرات الجبائية، مما أقد النظام الجبائي التونسي مقومات الشفافية والتوقع وهي عناصر ضرورية لجذب المستثمر²⁶.

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أنّ النظام الجبائي الحالي لا يعكس توازنا بين أهداف الدولة في تعبئة الموارد، وضرورة تحفيز النمو والاستثمار. إذ غالبا ما يتم التعامل مع الجبائية بمنطق ربحي قصير المدى، عوض رؤيتها كأداة اقتصادية تحفيزية. وقد تجلّى ذلك في غياب سياسة حقيقية لتوجيه الامتيازات الجبائية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، أو التي تخلق فرص عمل مستدامة أو تستهدف المناطق الأقل نمواً²⁷.

كما تشير المعطيات إلى أن الجبائية أصبحت تشكّل عبئا متزايدا على الشركات والأفراد، حيث ارتفعت نسبة الضغط الجبائي إلى 25,3 بالمائة سنة 2019²⁸، وهي النسبة الأعلى في إفريقيا، كما تتجاوز المعدلات المسجلة في بعض دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي.

-24- الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2025

-25- التصريح و احتساب الأداء عن بعد | Ministère des Finances

-26- كيف تُفُلت العُملّة الضّعبة من المسالك الرسمية في تونس؟ - إنكفاضة

-27- World Bank Document

-28- <https://shorturl.at/wkMYT>

وعليه، فإن الحاجة إلى إصلاح جبائي شامل، لا يقتصر على تعديل نسب الضرائب، بل يشمل تبسيط النظام وتوحيد النصوص، وتعزيز الشفافية، وضمان الحوكمة الرشيدة، حتى تصبح الجبائية أداة محفزة على الاستثمار، وليست عائقا أمام الاستثمار ومدخلا للتهرب الضريبي.

وقد أدى كل ما سبق إلى عدم التشجيع على الاستثمار، ودفع المستثمرين المحليين المحتملين، خاصة إلى الولوذ إلى الاستثمار بطريقة غير قانونية وإلى تركيز ما يعرف بالاقتصاد الموازي.

ثالثا: عسر المنظومة الجبائية نافذة للتهرب الجبائي وتركيز للاقتصاد الموازي.

يمثل التهرب الضريبي في تونس أحد أبرز الإشكاليات التي تنعكس سلبا على تعبئة الموارد العمومية، وعلى مناخ الثقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات الاقتصادية. فهذه الظاهرة لا تعبر فقط عن خلل في الامتثال، بل تعكس هشاشة في العقد الجبائي بين الدولة ودافعي الضرائب، حيث لا يشعر العديد من المواطنين والمؤسسات بأن ما يدفعونه من ضرائب يُقابل به خدمات عمومية ذات جودة أو بيئة اقتصادية عادلة ومنصفة.

والجدير بالذكر هنا، أنه "ومن منظور تاريخي فإن التهرب من الجبائية وعدم خالصها كان يعتبر نوعا من أنواع المقاومة ضدّ ظلم وعنف نظام البايات (ثورة علي بن غداهم) وبعدها تواصلت هاته المقاومة ضد الحماية الفرنسية وفي المرحلة الأخيرة استمرت ضد المحاباة والمحسوبية وخنق الحريات وعدم احترام حقوق المواطن في ظل نظام سياسي قمعي"²⁹ إذ أنّ المنظومة الجبائية تمثل إشكالية معقدة لها أبعاد عديدة تتجاوز البعد املالي الضيق.

تشير التقديرات الرسمية وشبه الرسمية إلى أن حجم التهرب الضريبي يُقدّر بعدّة مليارات من الدنانير سنويا، فيما يُقدّر حجم الاقتصاد غير المنظم بما لا يقل عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب World Economics لسنة 2024،³⁰

29- عبد الجليل البدوي، النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

<https://ftdes.net/rapports/regimefiscale.pdf>

30- <https://www.worldeconomics.com/Informal-Economy/Tunisia.aspx?utm>

ويستوعب هذا القطاع أكثر من 40% من اليد العاملة في تونس، أغلبهم دون حماية اجتماعية أو قانونية. وتتركز هذه الظواهر أساسًا في القطاعات ذات الطابع النقدي، مثل التجارة والخدمات والنقل، وفي المناطق الحدودية.

يتخذ التهرب الضريبي أشكالًا متعددة، منها عدم التصريح بالمداخيل، والمغالطة في المصاريف القابلة للطرح، وتفادي تسجيل المعاملات التجارية، واستخدام الفواتير الوهمية، وهو ما يؤدي إلى تقلص القاعدة الجبائية، ويزيد العبء على الملتزمين بالتصريح. كما أن ضعف القدرات الرقابية للإدارة الجبائية، ونقص الرقمنة، وتعدد الأنظمة الجبائية الخاصة، كلها عوامل تسهل التهرب وتضجّب من مقاومته.³¹

ومن جهة أخرى، لا يمكن فصل التهرب الضريبي عن طبيعة النظام الجبائي نفسه، حيث أن ارتفاع نسب الأداءات، وتعقيد الإجراءات، وغياب العدالة الجبائية، تعتبر عوامل تدفع البعض إلى البحث عن بدائل خارج المنظومة الرسمية. ويؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة. فضعف الاستخلاص يدفع الدولة إلى رفع الأداءات أو فرض ضرائب إضافية، مما يزيد من الضغط الجبائي.

كما أن غياب آليات فعالة لتبادل المعلومات بين الهياكل الإدارية والمالية، وغياب تتبع دقيق للمداخيل والمصاريف، يعيقان قدرة الدولة على رصد التجاوزات بشكل استباقي. وتعد بعض المهن الحرة من بين أكثر القطاعات التي تُسجّل نسب تهرب ضريبي مرتفعة، نظرًا لصعوبة تتبع معاملاتها³²

وللتهرب الضريبي تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ يُضعف من قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويؤدي إلى تشوّه المنافسة بين المؤسسات، ويُضعف الثقة في المؤسسات، ويؤثر على مبدأ المواطنة الجبائية. كما أنه يُعدّ أحد الأسباب غير المباشرة لتوسع القطاع غير الرسمي، نظرًا لغياب الحوافز التي تشجّع على الانضمام إلى الدورة الاقتصادية المنظمة.³³

31- Tunisia Overview: Development news, research, data | World Bank

32- المهن الحرة : التهرب الجبائي في تونس في أرقام - إنكفاضة

33- I WATCH ORGANISATION - أنا يقط - العدالة الجبائية: الفريضة الغائبة في تونس

لكن يمكن القول بأن من أهم مظهرات التهرب الضريبي في تونس هو واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي، ويمكن تعريف الاقتصاد الموازي على أنه "إنتاج غير قانوني وسري للسلع والخدمات، يخفي عمدا لتجنب الضرائب أو الاشتراكات أو الالتزام باللوائح أو بسبب الفساد المؤسساتي. ولا يشمل هذا التعريف الأنشطة الغير قانونية³⁴، كتجارة المخدرات أو الأسلحة أو غيرها، او هي كذلك الأنشطة الاقتصادية للعمال والوحدات الاقتصادية التي تغطي أو لا تغطي بشكل غير كاف من قبل الإطار الرسمي³⁵.

من هذا المنطلق، فإن مكافحة التهرب الضريبي لا تقتصر على تعزيز الرقابة والعقوبات، بل تتطلب أيضًا إصلاحًا جذريًا للمنظومة الجبائية نحو مزيد من العدالة والشفافية، وإرساء علاقة جديدة بين الدولة ودافعي الضرائب تقوم على الثقة والتكافؤ.

-34 Friedrich Shneider, In The Shaadow of The State- The informal Economy And Informal Economy Labor Force

-35 Supriya Routh, La transition vers l'économie formelle: une startégie désorientée de l'OIT

التوصيات

ما سبق، تتأكد الحاجة الملحة إلى مزيد بلورة سياسة جبائية متكاملة يمن لها الموازنة بين إرساء سياسة جبائية تراعي أهداف تعبئة موارد الدولة وتحفيز الاستثمار ومزيد ضمان العدالة الجبائية والحد من التهرب الجبائي، وانطلاقاً من ذلك يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1 إصلاح المنظومة القانونية الجبائية: من الواضح أنّ المنظومة القانونية الجبائية تعرف بالتشتت وعدم الاستقرار، وعليه فإنّ تركيز منظومة جبائية موحدة من خلال توحيد النصوص القانونية، وإعادة مراجعة القوانين القديمة على غرار قانون الصّرف، ومحاولة إرساء استقرار تشريعي من شأنه أن يساهم في التشجيع على الاستثمار والحد من التهرب الضريبي.
- 2 تحسين حوكمة التشجيع على الاستثمار: إنّ مزيد تركيز الشفافية من شأنه أن يزيد من التشجيع على الاستثمار، ويتطلّب ذلك إنشاء نظام رقابي قادر على توفير المعلومة كاملة ومحدّثة بشأن آليات الانفاق الضريبي، ممّا يسهّل عملية تقييم فعالية إجراءات التشجيع على الاستثمار وتحديد الثغرات وإصلاحها.
- 3 وضع إطار مؤسّساتي ناجع وفعال: إن تشتت المؤسسات المعنية بالاستثمار تشكّل عائقاً كبيراً أمام المستثمرين، ومن شأن إحداث وكالة أو هيئة واحدة أن تيسر الأمر على المستثمرين الجدد. إذ سيساهم هذا في توحيد الإجراءات وتقليص في الآجال الإدارية.
- 4 إعادة النظر في نسب الضرائب والضغط الجبائي: إنّ من أبرز الإشكاليات المعترضة أمام المستثمرين هو نسب الضرائب المشدّدة وفق تقديرهم والتي تحول دون تشجيعهم على الاستثمار بصفة قانونية وعليه من الضروري إعادة النظر في نسب الضريبة على الشركات مع ضرورة الحفاظ على الموازنة في توزيع العبء الجبائي بين الشركات والأفراد.

5 دمج الاقتصاد الموازي تدريجيا: لئن إنطلقت الدولة في استراتيجية جديدة تعرف بالمبادر الذّاق، لكن تبقة هذه الاستراتيجية منقوصة باعتبارها تشمل فقط الأشخاص ذوي رقم المعاملات المحدود والذين يشتغلون بصفة فردية، في حين أنّ الاقتصاد الموازي يمكن اعتبارها باقتصاد مهيكل.

6 تعزيز الحوكمة الجبائية: إن غياب الحوكمة الجبائية يجعل من التهرب الضريبي يسيرا، ويمكن تلافي هذا عبر تركيز آليات تبادل المعلومات بطريقة حينية بين مختلف الأطراف المتداخلة.

تشكل هذه التوصيات مدخلا لسياسة إصلاح شاملة، تتطلب إرادة سياسية واضحة، وتنسيقا مؤسسيا فعالا، ومقاربة تشاركية تشمل الإدارة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الخاتمة:

إن العلاقة بين الجباية والاستثمار في تونس تمثل أحد المفاتيح الجوهرية لفهم التحديات الاقتصادية التي تعيشها البلاد. وقد يّين هذا العمل كيف أن تراكم التعقيدات في المنظومة الجبائية، وتذبذب السياسات، وغياب العدالة في توزيع العبء الضريبي، كلها عوامل ساهمت في تراجع مناخ الثقة، وفي عزوف المؤسسات عن التوسع، وامتناع المستثمرين عن المخاطرة.

كما أن تفشي التهرب الضريبي، وتوسع الاقتصاد غير المنظم، لم يكونا معطيات ظرفية أو ثانوية، بل نتيجة مباشرة لاختلال العلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، حيث يغيب الشعور بالجدوى والعدالة من الامتثال الجبائي. وفي المقابل، فإن تواصل منطق الاستخلاص دون إصلاح عميق يهدد ديمومة النموذج التنموي التونسي.

وعليه، فإن إصلاح الجباية لا يجب أن يكون مجرد أداة تعبئة ظرفية للموارد، بل خيارا استراتيجيا يهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة، الشفافية، والمشاركة العادلة في أعباء التنمية.

فقط في إطار مقاربة متكاملة، تدمج الجباية ضمن رؤية اقتصادية شاملة تحفز على الاستثمار، وتكافئ الالتزام، وتُبسّط الإجراءات، يمكن لتونس أن تسترجع ثقة الفاعلين الاقتصاديين، وتفتح آفاقا جديدة لنمو مستدام وعادل وشامل.



إدراك IDRAK

Institute for Development Research
Analysis and Governance Knowledge

